في الطمانينة في اصلها والحاصل انه مر رجحان الم
الطمانينة هنا صفة تابعة للركن كما يقتضيه المتن
وان الخلف لفظي لان تأثرها بالشك على الحالين ورجح
الشيخ انها مقصودة عند الاكما في الروضة وان الخلف
معنوي لان جعلها كاصل القراءة في التأثر بالشك
والابطل القول بان الاستقلال انما هو بالنسبة للعدة
لا للحكم والله اعلم قيل ويعيد المصلي ركنا كالصائم والمانع
تكون الجملة اربعة عشر او ثمانية عشر انتهى ورد بالفرق
بان الصوم لا ماهية له في الخارج وانما يتعقل بتعقل
الفاعل فجعل ركنا ليكون تابعة له وماهية الصلاة هي
خارجية فلم تحتج للنظر للفاعل وبان النظر في البيع للعقد
المترتب وجوده عليه على انعدمه ركنا فيه خلاف التحقيق
بل قال م ر شرط وقال الشيخ الشرط غيره وفقد الصائم
شرط للاعتداد بالركن والولا بالي بخرم الخلاف فيه في
الثالث عشر وقياس تعريف الركن بانه ما اعتبر في الصلاة
شموله للترك وكثير كالكلام وهو ما في الروضة لكن
صوب في المجموع انها مبطلات احدها النية لما مر
في الوضوء وبانها لتوقف الانعقاد عليها ولوجوبها
في بعض الصلاة اعني اولها الى جميعها كانت ركنا وقيل
هي شرط لانها قصد الفعل وهو خارج عنه واجيب
بانه بتمام التكبير تبين دخوله فيما سبق اوله قيل فائدة
الخلاف اذا ابتدأ النية مع مقارنة مانع لحدث ونحوه
قبل تمامها صحت على الشرطية لا الركنية ورد بان
المعتبر منها صحتها على الشرطية ما قارن الجزء الاول منه
ومع المانع لم تصح على القولين لمقارنته بعضها التكبير ووجه

الرافعي

الرافعي الشرطية بانها تتعلق بالصلاة فتكون
خارجة عنها والا لتعلقت بنفسها او افتقرت الى نية
اخرى ثم قال والاظهر ركنيتها ولا يبعد كونها من
الصلاة وتتعلق بما بعدها من الاركان اي لا بنفسها
قال م ر كالشيخ ويجوز تعلقها بنفسها ايضا لقول المتكلمين
كل صفة تتعلق ولا يتأثر يجوز تعلقها بنفسها وبغيرها
كالعلم ولم تفتقر لنية اخرى تنحو لها جميع الصلاة
فتحصل نفسها وغيرها كشاة من اربعين تزكي نفسها
وغيرها انتهى قال الشيخ ولك ان تمنع وترد اصل
السؤال بان كل ركن غيرها ولا تحتاج لنية لخصوصه
وهي كذلك وتعلقها بالمجموع من حيث هو مجموع
لا يقتضي تعلقها بكل فرد من اجزائه فان صلاة فرضا اي
الا صلاته ولو كفاية ونذرا ولو وقتا وجب قصد فعله
من حيث كونها صلاة ليتميز عن بقية الافعال ولا
يكفي احضارها في الذهن غافلا عن حضور الفعل
المطلوب وهو هنا ما عدا النية لانها لا تتوقى
كل امر ووجب تعيينه كالظهر مثلا ليتميز عن غيره فلا
يكفي نية فرض الوقت واستظهر م ر لحق غيره به
الا كتفائهم في الصبح بصلاة الغداة او الفجر وصلاة
ليوجب في اذانها وتعينت فيها ايضا قال وبظهران
مرة صلاة سبق الايراد بها عند تو فر شروطه مغنية
عن نية الظهر ولما رفيه شيئا انتهى والظهر في تعيينه
غائب للفعل وفي فعله عائد له ايضا حيث كونه

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)